

في النهي فقد قيل لا تبطل صلاة لان قراءة الامام لقراءة  
 فقد تكلم على اول صلاته وبناء الكامل على الكامل هما ميز و  
 هو اختيار رب البيت رحمه الله تعالى قاله الشارح وهو  
 الصحيح قاله في البحر وفيه قال ابو الليث لا تبطل  
 صلاة اتقا و به ناخذ انتهى **قوله** وعند العامة قتل  
 لان الحلافة حقيقة فوق الصلاة بالقراءة حكما فلا  
 يمكن البناء عليها قاله الرزيلي وقد يمنع بانها من المقدم  
 القارب ليست الاحكاما وبناء الكامل على مثله جائز  
 وان اختلفا شدت وضعفا فلذا والله اعلم صحح في  
 الظهير بية عدمه قال الغنبي و به ناخذ كذا في الشهر و  
 لا تبطل صلاة الامام اجماعا كما في الجوهر **قوله** ولكن  
 ربيعة هو اكثر منه ظاهرا وهو سائر للعورة كما في  
 الشرح وقال القاضي علي وعلم لوجوب الصلوة في  
 التوب الذي ربه طهر ان ما تقيمه الكفر قد رددت  
 مخصوصة بما عدا صورته عدم وجدان توب غيره  
 الذي ربه طهر لانها تنجس ثلاثا ارباعه غير مانع  
 والحال ما ذكر انتهى **قوله** او استخلف اميالا في  
 الصلوة بحكم شرعي وهو عدم صلاحية للامامة  
 في حق القاري لا بالاستخلاف لان غير نفسه هي جائز  
 استخلاف القاري قاله الشارح **قوله** وذكر في افه قال  
 في الشهر واختر ابو جعفر و فخر الاسلام انها بعد التشبه

قاله في الحلافة حقيقة فوق الصلاة بالقراءة حكما فلا يمكن البناء عليها قاله الرزيلي وقد يمنع بانها من المقدم القارب ليست الاحكاما وبناء الكامل على مثله جائز وان اختلفا شدت وضعفا فلذا والله اعلم صحح في الظهير بية عدمه قال الغنبي و به ناخذ كذا في الشهر و لا تبطل صلاة الامام اجماعا كما في الجوهر قوله ولكن ربيعة هو اكثر منه ظاهرا وهو سائر للعورة كما في الشرح وقال القاضي علي وعلم لوجوب الصلوة في التوب الذي ربه طهر ان ما تقيمه الكفر قد رددت مخصوصة بما عدا صورته عدم وجدان توب غيره الذي ربه طهر لانها تنجس ثلاثا ارباعه غير مانع والحال ما ذكر انتهى قوله او استخلف اميالا في الصلوة بحكم شرعي وهو عدم صلاحية للامامة في حق القاري لا بالاستخلاف لان غير نفسه هي جائز استخلاف القاري قاله الشارح قوله وذكر في افه قال في الشهر واختر ابو جعفر و فخر الاسلام انها بعد التشبه

تامة